آليات دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

Mechanisms for supporting and promoting small and medium enterprises in Algeria.

ورقة بحثية تندرج ضمن الملتقى الوطني حول أهمية التسويق الدولي في تعزيز قدرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على اختراق الأسواق الدولية - ضمن المحور السادس - جامعة المسيلة 2023.

د. فتحي بسطامي[1]

[1] مخبر السياحة والإقليم والمؤسسات، جامعة غرداية، bastami.fathi@univ-ghardaia.dz

---

ملخص:

تهدف هذه الدراسة الى التعرف على أهم الصعوبات والعراقيل التي تواجه تقدم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والآليات التي من شأنها أن تؤدي الى دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

قامت الدولة الجزائرية باتخاذ مجموعة من التدابير والاجراءات التي تؤدي الى انتعاش وتطوير أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك من خلال القانون التوجيهي رقم 17-02، وذلك بتحسين بيئتها وبعث التنافسية وترقية الثقافة المقاولاتية.

كلمات مفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، القانون 17-02.

Abstract:

This study aims to identify the main challenges and obstacles facing the progress of small and medium enterprises (SME), as well as the mechanisms that can support and promote SME to achieve economic and social development.

The Algerian government has implemented a set of measures and procedures to revitalize and enhance the performance of SME through the guiding law number 17-02. This is done by improving their environment, fostering competitiveness, and promoting an entrepreneurial culture.

Keywords: Small and medium enterprises (SME), Law 17-02.

المؤلف المرسل: فتحي بسطامي، bastami.fathi@gmail.com

مقدمة:

تولي الدولة الجزائرية اهتماماً كبيراً للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك نظراً للدور الفعّال الذي تلعبه بالمساهمة الإيجابية التي تقدمها في العديد من المؤشرات الاقتصادية الهامة كتوفير توفير فرص عمل وزيادة الناتج المحلي الإجمالي وتعزيز الصادرات، حيث تساهم هذه المؤسسات في تعزيز الاقتصاد الجزائري بشكل عام، ولتحقيق ذلك، صدر القانون رقم 17-02 الذي يعد القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وعلى الرغم من الجهود المبذولة لتنمية هذا القطاع وتعزيزه من خلال الدعم المقدم، الذي تم تنفيذه من خلال عدد من الإجراءات التشجيعية والتحفيزية، لا يزال قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يواجه العديد من المشاكل والتحديات، حيث هذه المشاكل يمكن أن تقلل من قدرتها على المنافسة وتؤثر سلباً على نجاحها في السوق، وبالتالي سارعت الحكومة الجزائرية إلى اتخاذ تدابير لمعالجة هذه الصعوبات التي قد تؤثر بشكل سلبي على الاقتصاد الوطني بشكل عام وعلى المؤسسات بشكل خاص.

- **مشكلة الدراسة**: على ضوء ما سبق يمكن طرح الإشكالية الرئيسية كما يلي:

✓ **فيما تتمثل آليات دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟**

انطلاقا من السؤال الرئيسي ولغرض الإلمام بالموضوع سيتم طرح التساؤلات الفرعية التالية:

✓ ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

✓ ماهي أهم الصعوبات التي تواجه تقدم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

✓ ماهي أهم التدابير والاجراءات لدعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

- **أهداف الدراسة**: تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

✓ بيان ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

✓ التعرف على الصعوبات التي تواجه تقدم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

✓ أهم التدابير والاجراءات لدعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- **أهمية الدراسة**: تبرز أهمية هذه الدراسة من خلال محاولتها إحداث إضافة للأبحاث المتعلقة بمفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومحاولة التعرف على أهم الصعوبات والمشاكل التي تواجهها، وابراز آليات دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل القانون 17-02.

- **هيكل الدراسة:** سيتم التطرق الى المحاور التالية:

أولا: مفهوم و أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ثانيا: معوقات وصعوبات ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ثالثا: تدابير التصدي لمعوقات ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

1. ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

واجهت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عدة مشاكل وعراقيل أدت إلى إفلاسها، وعدم النهوض بها وتطويرها، حيث صدر قانون 17-02 المتعلق بتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الذي أتى بأحكام جديدة قصد جعلها قادرة على مواجهة الصعاب، كما وضع تعريف و تصنيف جديدين لهذه المؤسسات.

1.1مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

لكل دولة تعريف خاص للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتماشى ونموها الاقتصادي، حيث عرف المشرع الجزائري بموجب قانون 17-02 المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأنها مؤسسة إنتاج السلع و/ أو الخدمات مهما كانت طبيعتها القانونية: [1]

- ✓ تشغل من 1 الى 250 شخصا.
- ✓ لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 4 مليار دينار جزائري أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية واحد مليار دينار جزائري.
- ✓ تستوفي معيار الاستقلالية.

لقد تم تغير رقم الأعمال بالزيادة و ذلك راجع إلى تراجع قيمة الدينار، لقد أتى القانون رقم 17-02 بتحديق المقصود في التعريف الذي ورد كما يلي: [2]

-**الأشخاص المستخدمون**: عدد الأشخاص الموافق لعدد وحدات العمل السنوي

- بمعنى عدد العاملين الأجراء بصفة دائمة خلال سنة واحدة، أما العمل المؤقت أو العمل الموسمي فيعتبران أجزاء من وحدات العمل السنوي.
- السنة التي يعتمد عليها بالنسبة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تنشط هي تلك المتعلقة بأخر نشاط محاسبي مقفل

-**الحدود المعتبرة لتحديد رقم الأعمال أو مجموع الحصيلة**: هي تلك المتعلقة بأخر نشاط مقفل مدة 12 شهرا

-**المؤسسة المستقلة**: كل مؤسسة لا تمتلك رأسمالها بمقدار 25 % فما أكثر من قبل مؤسسة أو مجموعة مؤسسات أخرى لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

2.1 خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

سنحاول فيما يلي ذكر أهم الخصائص: [3]

1- قابلية الابداع و الابتكار و كذا تشجيع العاملين على الإبداع.
2- إدارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تمتاز بالمرونة والسرعة في مواكبة التغيرات في العمل و التكيف نظرا للطابع الغير الرسمي للتعامل.
3- تعتبر وسيلة فعالة من وسائل خلق مناصب الشغل.

3.1 أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

يمكن حصر أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النقاط التالية:

1- خلق مناصب الشغل و امتصاص البطالة.
2- استثمار المدخرات العائلية كون أن معظم هذه المؤسسات تنشئها عائلات.
3- تحقيق التنمية المحلية لأنها لا تحتاج إلى بنية تحتية (محدودية وحجمها ونشاطها).
4- لها دور في تنمية المناطق الريفية المعزولة.

5- تعد أكثر مرونة من المؤسسات الكبرى، إذ تتأقلم بسرعة بتغير الظروف الاقتصادية، و ذلك يعو د إلى قلة حجم الاستثمار.
6- توفير مناصب شغل و تدعيم الصادرات.

2. معوقات وصعوبات ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

رغم الدور الكبير الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الساحة الاقتصادية إلا أنها مازالت تواجه صعوبات تحول دون التقدم في السوق التنافسية، إذ تختلف هذه المعوقات سواء من الناحية التنظيمية والادارية أو من الناحية التمويلية والتسويقية.

1.2 الصعوبات التنظيمية والادارية:

تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من جملة من الصعوبات التنظيمية والإدارية تتمثل في: [4]

1- العقار: يعتبر العقار من أهم العقبات التي تواجه تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، لأنه يصطدم بها خلال المراحل الأولى من نشأتها، وعوض أن يكون العقار في الجزائر أداة لدعم الاستثمارات، أصبح أكبر العناصر الكابحة لنشاطات المؤسسات الوطنية بشكل عام والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على وجه الخصوص، يعد عقد الملكية أو عقد الإيجار أساسيا من أجل الحصول على التراخيص المكملة الأخرى، حيث أن العقار يخضع لعدة نصوص تشريعية وتنظيمية، وتشتت سلطة اتخاذ القرار المتعلقة بتوزيعه بين عدة هيئات لا تملك الحسم كالوكالة الوطنية لترقية الاستثمار.

و يمكن حصر أهم هذه المشاكل في:

- طول منح الأراضي.
- الرفض دون مبرر في الكثير من الحالات لعدد من الطلبات.
- ارتفاع أسعار الأراضي والمباني.

2- صعوبة الإجراءات الإدارية والتنفيذية: تتلخص هذه الصعوبات فيما يلي:

- إجراءات التأسيس التي يتعرض إليها المستثمرون في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إجراءات إدارية معقدة وطويلة تصل أحيانا إلى انسحاب المستثمرين من تنفيذ المشروع بسبب بعض القوانين والأنظمة التي تراعي ظروف المستثمر الصغير.
- انحياز قوانين الاستثمارات المطبقة في موضوع الامتيازات والإعفاءات الضريبية.
- نقص القدرات الإدارية، إذ لا تزال إدارتنا بعيدة كل البعد عن تقديم خدمات بأسرع ما يمكن وبكفالة عالية، مما جعل معالجة الملفات واعتماد المشاريع يتمم ببطء كبير.

3- ثقل العبء الضريبي والجمركي: تؤدي الأعباء الضريبية التي تتحملها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنامي الأنشطة الموازية التي تصب في خانة التهرب الضريبي، وبالرغم من سياسة الإصلاح الجبائي التي كان من أهم أهدافها التخفيف من حدة الأعباء والعراقيل البيروقراطية إلا أنه لا يزال يتسم بكثير من التعقيدات وعدم الاستقرار، كما يضاف إلى ذلك أن المتعاملين يشتكون من ارتفاع اشتراكات أرباب العمل في صندوق الضمان الاجتماعي والتي تثقل كاهل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

كما يشكل أيضا النظام الجمركي أحد العقبات التي تخلق مشاكل وصعوبات عديدة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك نتيجة الإجراءات المتخذة من قبل إدارة الجمارك التي تسير وفق تشريع ال يسهل نشاط هذا القطاع، حيث أن قطاع الجمارك كثيرا ما يتميز بالبيروقراطية وتعدد قنوات الرشوة.

2.2 الصعوبات التمويلية والتسويقية: يمكن حصر هذه الصعوبات فيما يلي:

1- الائتمان: اعتبرت مسألة تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق مختلف المصادر المتاحة بما في ذلك هيئات الدعم الحكومي ثاني إشكالية بعد مشكلة العقار تصادف إنشاء وتوسع هذا النوع من المؤسسات، حيث تواجه صعوبات في الحصول على الموارد المالية اللازمة لقيام المشروع أو تسويق منتجاتها، ويرجع السبب في ذلك إلى: [5]

أ- الضمانات: يشترط البنك مقابل الاقراض من أصحاب المشاريع ضمانات، حيث يكونون في الطور الأول ال يملكون ذلك، كما أن انعدام أغلبهم للتجربة والخبرة في هذا الميدان تجعل تقييم البنوك لتعثر هذه المشاريع أمر قائم.

ب- ضعف تكييف المنظومة المالية الحالية: مع متطلبات المحيط والفضاء الاقتصادي الجديد، نجد الحديث عن إجراءات الدعم المالي وتشجيع وتحفيز الاستثمارات والشراكة، لكن الواقع يسير خالف ذلك، حيث يعكس اصطدم كل هذه التطورات بتعقيدات ذات طابع مالي منها:

- غياب ونقص شديد في التمويل طويل الأجل.
- غياب الشفافية في تسيير عملية منح القروض.

ت- كثرة الإجراءات وصيغ التمويل البديلة: تعتبر البنوك التجارية العمومية الممول الرسمي في الجزائر، وكما هو معروف أنها تضع إجراءات لضمان استرجاع القروض، غير أن المشاريع تعجز عن توفيرها، كما تتخذ مدة زمنية طويلة لا تقل على ستة أشهر، وعليه يرى الأعوان الاقتصاديين أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة بأن البنوك المصدر الأساسي للصعوبات، وذلك لتعدد مشاكل التمويل، و التي يمكن حصرها في النقاط التالية:

- غياب لدى البنوك التجارية طرق حديثة في تقييم وتقدير مخاطر القروض لمختلف المشاريع.
- غياب بنوك متخصصة تهتم بتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ارتفاع زمن الحصول على رد من البنوك بعد إيداع ملفات القروض.

2- المشاكل التسويقية: تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من مشكلة التسويق في ظل منافسة قوية بين هذه المؤسسات مع بعضها البعض من ناحية، وبينها وبين المؤسسات الكبرى من ناحية أخرى، و ذلك سيؤدي حتما إلى فشل المؤسسة الصغيرة في إيجاد سوق تتوجه إليها لتصريف منتجاتها، فإن هذا يعرضها لا محالة لاحتمالات التوقف المؤقت أو النهائي، بالإضافة إلى شدة المنافسة على المستوى الخارجي، وهو الأمر الذي يؤثر على السياسة التسويقية للمنشأة كون المستهلك يفضل المنتجات الأجنبية، أو ضعف المنافسة مع المنتجات المستوردة، ويعود ذلك لعدة أسباب نذكر منها: [6]

- الافتقار إلى الوعي التسويقي ونقص الكفاءة والخبر.
- ضعف الترابط بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الكبيرة المحلية والأجنبية.
- ظاهرة عدم الثقة بالإنتاج الوطني مقارنة مع المنتجات الأجنبية المنافسة.
- نمو الاقتصاد غير المنظم.
- غياب وضعف نظام المعلومات.
- ضعف مناخ الأعمال.

3. آليات التصدي لمعوقات ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

إن أهم التساؤلات التي تطرحها عملية الانتقال إلى اقتصاد السوق هو سبل تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتفعيل دورها حتى تتمكن من أداء دورها في التنمية الاقتصادية، فاتخذت الجزائر العديد من الآليات الهادفة إلى التصدي لمعوقات ترقية المؤسسات والمتوسطة سواء من الناحية التنظيمية أو من الناحية الاقتصادية أو من الناحية الفنية وهذا ما تؤكد عليه المادة 15 من قانون رقم 17-02 المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

1.3 جوانب الدعم التنظيمي:

تصطدم كافة الجهود المتعلقة بالاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بمجموعة من العوائق التنظيمية ومن أجل تفاديها يجب: [7]

1- ترقية المحيط التشريعي: وذلك من خلال السعي إلى تبسيط وتسهيل تطبيق السياسات التشريعية التي تكفل المشروعات الصغيرة والمتوسطة سواء من الناحية الجبائية أو الجمركية، لجذب أكبر قدر ممكن من المستثمرين، لذلك يجب العمل على:

- التخفيف من الضرائب المفروضة على هذا النوع من المؤسسات.

- تقديم حوافز للمشاريع تشجيعا للاستثمار وهذا ما أكدته المادة 43 من دستور 2016.
2- ترقية المحيط الإداري: سعى المشرع الجزائري بموجب قانون رقم 17—02 المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من أجل إنماء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى إنشاء هيئة عمومية ذات طابع خاص تدعى "الوكالة" التي تتكفل بتنفيذ استراتيجية تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التي تسعى الى انشاء ديمومة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك عن طريق تحسين النوعية والجودة والعمل على خلق برامج إدارية تهدف إلى إيجاد مناخ صحي لنمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق تحسين مجالات الإدارة بها وتقديم خدمات إرشادية تتعلق بالإدارة.

2.3 جوانب الدعم الاقتصادي: يظهر الاهتمام الكبير لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الجانب الاقتصادي من خلال: [8]

1- **ترقية المحيط المالي:** نظرا للدور الذي أصبحت تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمكانة الاستراتيجية التي تحتلها في ظل التحولات الإقليمية والدولية، تعد إشكالية تمويل هذه المؤسسات من أهم الصعوبات التي تواجهها، فيعتبر جانب التمويل الأكثر أهمية، الأمر الذي سيدعي ضرورة العمل على إدخال صيغ جديدة للتمويل، فنجد من أهم هذه المصادر:

أ- الائتمان التجاري " التمويل بالاستئجار".
ب- التمويل البنكي في البنوك الإسلامية.
ث- مؤسسات رأس المال المخاطر.
ج- حاضنات الأعمال.
ح- مؤسسات تحويل الفاتورة.

2- **ترقية المحيط التشريعي**: فمن أجل ترقية هذا المحيط لابد من:

- إقامة معارض دولية داخلية وخارجية من خلال هيئات حكومية خاصة لمنتجات هذه المؤسسات.
- تشجيع التكامل بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

3.3 جوانب الدعم الفني: يعتبر الجانب الفني من بين الجوانب التي تحظى اهتمام كبيرا وتتمثل هذه الجوانب في: [9]

1- **نشر وترقية المعلومة**: كما تنص المادة 15 من قانون رقم 17-02، المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أنه: "تهدف تدابير مساعدة ودعم ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة موضوع هذا القانون إلى: نشر وترقية المعلومة ذات الطابع الصناعي والتجاري والقانوني والاقتصادي والمالي والمهني والتكنولوجي المتعلقة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة".
لذلك البد من إقامة نظام متخصص لتوفير المعلومات للرفع من الكفاءة والفعالية والأداء لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تعد نظم المعلومات المصدر الحيوي الذي يزود هذا القطاع بالمعلومات السليمة المتجددة في المكان والزمان المناسبين، ويفيد إقامة نظام للمعلومات بأخذ إجراءات لحماية منتوج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل تدفق السلع الأجنبية.

2- **تعزيز ثقافة المقاولة**:

من أهم عوائق انتشار المقاولاتية، تعقيد وثقل الإجراءات الإدارية فكلما زادت المدة المخصصة لإنشاء المشروع كلما قل انتشار فكر الاستثمار والمقاولة.

وعموما يتأثر فكر المقاولاتية بعدة عوامل من بينها ما يلي: عامل الحماسة وعامل الرغبة في المقاولة في تحقيق الذات ويبرر هذا العامل أكثر لدى المسيرين والأشخاص ذوي التكوين الجيد. [10]

4. خاتمة:

رغم كل الصعوبات التي واجهتها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، سواءً من الناحية الإدارية، التنظيمية، التمويلية أو التسويقية، يتضح لنا أنها تلعب دورًا أساسيًا في الاقتصاد، حيث تشهد هذه المؤسسات تطورًا ملحوظًا في عددها، خاصة في القطاع الخاص، وتساهم في توفير فرص عمل بمعدلات ملحوظة على الرغم من حداثتها، ولذلك، تسعى الجزائر جاهدة لتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نظرًا لكونها تعتبر العمود الفقري للاقتصاد، حيث أصبح الاعتماد على هذه المؤسسات، إلى جانب المشاريع الكبيرة، وربطهما معًا، أساسًا هامًا للتنمية الاقتصادية.

لذلك عملت الجزائر على تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نظرا للعراقيل التي تعيق عملها وفي مقدمتها مشكل التمويل، المشاكل الإدارية والقانونية...إلخ.

من خلال ما سبق تم تقديم المقترحات التالية:

1- تحقيق محيط اقتصادي واداري وقانوني مناسب لقيام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
2- الاهتمام الفعلي بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال إدراج أيام ثقافية وتحسيسية حول المقاولة؛
3- تشجيع إنشاء مؤسسات مالية متخصصة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
4- توجيه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نحو النشاطات التي تمتاز بفرص أكبر للنجاح وكثقافة اليد العاملة فيها للحد من مشكلة البطالة، كقطاع الفالحة والأشغال العمومية؛
5- تهيئة بيئة الاستثمار المحلية والعمل على رفع كل الحوافز أمام إنشاء هذه المؤسسات.

5. قائمة المراجع:

[1]- المادة 05، قانون رقم 17-02، القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الصادر بتاريخ 10 جانفي 2017، الجريدة الرسمية، العدد 02، 2017، ص05.

[2]- المادة 05، قانون رقم 17-02، ص ص05-06.

[3]- خالدي قاشي، أيوب الشيكير، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر صعوبات وعراقيل، ملتقى وطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، يومي 06 و07 ديسمبر 2017 ص 03.

[4]- قاضي فريدة، التصدي لمعوقات ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الملتقى الوطني حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل مستجدات القانون الجزائري، جامعة تيزي وزو، يوم 19 نوفمبر 2019، ص 219.

[5]- العايب ياسين، إشكالية تمويل المؤسسات الاقتصادية، دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، 2011، ص 208.

[6]- بوالبردعة نهلة، الإطار القانوني لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون، كلية الحقوق، جامعة منتوري، قسنطينة، 2012، ص 105.

[7]- المادة 15 و17 و18، قانون رقم 17-02، ص ص06-07.

[8]- براق محمد، بن زاوي محمد الشريف، الهياكل المرافقة والمساعدة في سوق رأس المال المخاطر بالجزائر، الملتقى الوطني حول استراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة ورقلة، الجزائر، يومي 19 و18 أفريل 2012، ص 03.

[9]- المادة 15، قانون رقم 17-02، ص ص06.

[10]- LECERF M, les petites et les moyennes entreprises à la mondialisation, thèse de doctorat, université de Paris I-PANTHEON-SORBONNE, Paris, Janvier 2006, p68.